حلقة نقاشية

الشباب المصرى والهجرة غير الشرعية*

أحمد وهدان** إيمان شريف***

نظم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ندوة الشباب المصرى والهجرة غير الشرعية ، وحضرها كوكبة كبيرة من الأكاديميين والباحثين والإعلاميين ، وكذلك المسئولون والمعنيون بقضية الهجرة غير الشرعية ، باعتبارها من الظواهر التى تمثل مأساة إنسانية ، يتكرر وقوعها ، ويكثر ضحاياها ممن غرهم وهم الثراء السريع ، من خلال السفر والعمل فى بعض الدول الأوربية التى يرتفع بها مستوى أجور العمال ، وذلك أياً كانت طريقة السفر والدخول إلى هذه الدول ، وأياً كانت التكلفة المادية والمخاطر التى يحتمل الوقوع فيها .

المشكلة وأهميتها

شغلت حركة الهجرة غير الشرعية اهتمامات الحكومة والرأى العام فى الفترة الأخيرة ، باعتبارها واحدة من المشكلات المستحدثة ذات التداعيات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية ، بل والسياسية أيضاً .

* عقدت هذه الحلقة النقاشية بمقر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وذلك مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٥/١/٤.

** مستشار ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، أعد ورقة العمل .
*** خبير ،المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، أعدت اتجاهات النقاش .

المجلة الجنائية القومية ، المجلد الثامن والأربعون ، العدد الأول ، مارس ٢٠٠٥ .

ويلاحظ المتتبع للأحداث – كما تعكسها وسائل الإعلام – النمو المتزايد فى حوادث النصب على الشباب المصرى ، وإيهامه بوجود ترتيبات لهجرته إلى الخارج ، فضلاً عما يتم بالفعل من عمليات هجرة غير مشروعة إلى بعض الدول المجاورة ، وخاصة إلى دول حوض البحر الأبيض المتوسط ، الأمر الذى دفع بعض دول هذا الحوض إلى التلويح بإدراج مصر على قائمة الدول غير المتعاونة فى مجال منع ومكافحة الاتجار بالمهاجرين غير الشرعيين ، وما قد يعقب ذلك من فرض إجراءات وتدابير غير ودية عليها ، فى ظل عدم توقيع مصر على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين غير الشرعيين عن طريق البر والبحر والجو المرفق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (باليرمو سنة ٢٠٠٠) .

وقد سعت هذه الحلقة النقاشية إلى محاولة الاقتراب من هذه الظاهرة بصورة تمكن من تشخيصها تشخصياً علمياً ومنهجياً دقيقاً ، من خلال رؤى بعض الخبراء المتخصصين والمعنيين بها ؛ حتى يمكن وضع تصور ملائم لمواجهتها .

المحور الأول : حجم وخصائص المشكلة

رغم أهمية مشكلة الإتجار بالمهاجرين وخطورتها ، فإن المجتمع المصرى لم يتنبه لها إلا فى الآونة الأخيرة فقط ؛ ولذلك لاتوجد إحصاءات رسمية منشورة حولها توضح حجم المشكلة ، أو حركتها ، أو أبعادها ، من حيث خصائص المتورطين فيها ، وتوزيعهم الديموجرافى والجغرافى ، ودواعى السفر ، والمهنة ، والحالة التعليمية والاجتماعية ، والدول المقصودة بالهجرة ، والإجراءات والوسائل التى اتبعت فى سبيل ذلك .

ولاشك أن توفير قاعدة بيانات ومعلومات حول حجم وخصائص المشكلة هو تحد كبير مطروح لإنجاح أية سياسة أو استراتيچية ترمى إلى تحقيق مواجهة منعية ووقائية فعالة .

المحور الثانى: الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالجريمة المنظمة عبر الوطنية

أصبحت عمليات تهريب المهاجرين غير الشرعيين تشكل نمطاً جديداً من أنماط الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، التى احتلت واكتسبت مكاناً متميزاً لها فى مرحلة تكريس العولمة ، وتدعيم النظام العالمى الجديد بتوجهاته الاقتصادية التى أدت إلى تهميش مناطق عديدة من دول العالم ، وخاصة دول العالم الثالث . الأمر الذى ساعد على ظهور هذا النمط غير المشروع من الهجرة إلى دول العالم المتقدم ، بما أتاحه هذا النظام الجديد من سهولة انتقال الأفراد عبر حدود الدول التى أصبحت أقل قدرة على القيام بدورها فى حماية حدودها وسواحلها . وقد استغلت عصابات الإجرام المنظم هذه الفرصة لممارسة نشاط الإتجار بالمهاجرين غير الشرعيين عبر حدود الدول البرية أو البحرية أو الجوية . وقد أشير فى أحد تقارير الأمم المتحدة المقدمة إلى المؤتمر التاسع لمنع الجريمة (القاهرة ١٩٩٥) أن المنظمات الإجرامية تحاول تهريب ما يصل إلى مليون شخص سنوياً من البلدان الفقيرة إلى البلدان الأكثر ثراء ، وأن هذه التجارة تدر ربحاً سنوياً فى حدود ٣ر٥ بليون دولار .

المحور الثالث: العوامل المجتمعية الفاعلة والضاغطة فى مشكلة الاتجار بالمهاجرين

لاشك أن الهجرة غير الشرعية تعد تعبيراً عن مشكلات عالمية ، وتعكس فى ذات الوقت هموما محلية . وتحليل العلاقة بين هذه المشكلة والعوامل المجتمعية

المحلية يعنى إبراز الصلة بين هذا النمط الجديد للهجرة ومعدلات البطالة المتزايدة ، والتى تؤدى إلى الانتقاص من الشعور بالإنتماء والإحساس بفقـــدان الهوية .

وعلى هذا النحو ، تعد الهجرة غير الشرعية حلولا فردية – خارج الإطار القانونى – لمشكلة البطالة القائمة فى سوق العمل المصرى ، بعد أن تلاشت فرص العمل فى الداخل أمام هؤلاء المهاجرين . هذا فى الوقت الذى تزايدت فيه صعوبة الهجرج الشرعية إلى الدول الغربية وتعقد إجراءاتها ، وبخاصة فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠٢ .

فإذا كان السبب الاجتماعى والاقتصادى من أهم أسباب الهجرة غير الشرعية ، فإن عمليات ضبط سوق العمل والهجرة ومراقبة مكاتب إلحاق الشباب للعمل بالخارج ووسطائها وسماسرتها هى مسألة تطرح نفسها بإلحاح فى هذا المجال .

المحور الرابع : الخصائص الأساسية والسمات المميزة للمهاجرين غير الشرعيين

على الرغم من عدم توافر المحددات الرئيسية التى تتشكل على ضوئها ملامح هذه الظاهرة ، والخصائص والسمات المميزة لهؤلاء المهاجرين ، فإن ماتنشره وسائل الإعلام حول هذه الحوادث يمكن أن تطرح معها مجموعة من الفرضيات تدور حول :

- إن أكثر الفئات العمرية عرضة للتورط فى عمليات الهجرة غير الشرعية هى فئة الشباب .
- إن هذه المشكلة تنحصر بين الذكور ، فلم يتلاحظ تورط الإناث فيها ، وذلك بعكس حالات الهجرة غير الشرعية فى بعض دول شرق آسيا أو إفريقيا ، حيث تظهر فيها النساء والأطفال كضحايا لهذه العمليات . وقد يرجع ذلك

إلى خصوصية المجتمع المصرى ، وقيمه وتقاليده وأعرافه تجاه الإناث .

- إن أكثر المهن المتورط أصحابها فى الهجرة غير الشرعية هى فئة العمال والحرفيين والتجاريين والزراعيين بدون ترتيب .
- إن غالبية المهاجرين غير الشرعيين يكون مقصدهم دول حوض البحر المتوسط مثل : إيطاليا ، قبرص ، مالطا ، اليونان .

المحور الخامس : آليات الهجرة غير الشرعية وطرق التهريب

تتمثل الآليات المهنية لعمليات الهجرة غير الشرعية فى :

- الجماعات والعصابات الإجرامية المنظمة .
- وسطاء الهجرة والسماسرة .
- المكاتب الوهمية لإلحاق العمالة للعمل بالخارج .
- الفساد الإدارى .

أما طرق تهريب المهاجرين المصريين غير الشرعيين ، فتتعدد وتتنوع هذه الطرق بواسطة الوسطاء والسماسرة من خلال :

طرق التهريب البرية

وتتم عادة عن طريق التسلل إلى ليبيا أو الأردن . فعن طريق ليبيا يتم تهريب المهاجرين إلى دول حوض البحر الأبيض المتوسط ، مثل : مالطا ، واليونان ، وإيطاليا . أما عن طريق الأردن وسوريا ، فعادة ما يكون تهريب المهاجرين إلى قبرص أو تركيا .

طرق التهريب البحرية

وتتم عادة عبر البحار عن طريق لنشات صيد ، أو مراكب صغيرة إلى قبرص ، أو مالطا أو اليونان أو إيطاليا .

طرق التهريب الجوية

وتتم عن طريق التزوير فى تأشيرات دخول الدول الأوروبية ، أو تقديم مستندات مزورة ؛ للتمكن من الحصول على تأشيرة دخول الدول الأوروبية بطرق غير شرعية وعلى سبيل المثال ، تزوير مراسلات الإنترنت ، أو شهادات الأرصدة بحسابات البنوك .

وقد تتم جوا عن طريق تخلف المهاجر خلال الترانزيت فى إحدى الدول الأوروبية (دولة المقصد) .

المحور السادس: الآثار والمردودات والانعكاسات السلبية للمشكلة

تعد مصر من الدول المتضررة من الهجرة غير الشرعية ؛ لما يمكن أن يلحق بها من نتائج سلبية لهذه الظاهرة ، فضلاً عن مجموعة من الآثار الأخرى التى تعكسها هذه الظاهرة ، ومنها :

١ – التوجس الشديد الذى تحدثه هذه الظاهرة لدى سلطات الدول الأجنبية ، وخاصة الأوروبية . الأمر الذى أصبح معه حصول الشباب على تأشيرة دخول إليها بطرق شرعية بالغ الصعوبة .

٢ – إن كثيرا من محاولات الهجرة غير الشرعية يكون مصيرها الفشل ، فإما الغرق فى البحر ، أو القبض على المهاجرين وترحيلهم من جديد لبلادهم ، أو إيداعهم السجون .

٣ – تداعيات سياسية والإضرار بمصالح مصر ، حيث إن انتشار هذه الظاهرة بين الشباب المصرى يعكس توجهات دولية خطيرة تجاه مصر ، بإعتبارها– على خلاف الحقيقة – من الدول المشجعة لحركة الهجرة غير الشرعية ، وما يرتبه هذا الموقف من التزامات عليها ، أو احتمال فرض

تدابير عقابية .

٤ – إن عمليات تهريب المهاجرين يمكن أن تعرض للخطر حياة أو أمن المهاجرين المعنيين .

٥ – قد تؤدى زيادة وتنامى حركة الهجرة غير الشرعية إلى خلق شعور معادى لهؤلاء المهاجرين ، حيث يمثلون قوة تنافسية لأبناء دول المهجر فى سوق العمل بصورة غير قانونية .

٦ – تساعد هذه الهجرة على ارتفاع معدلات الجريمة ، وخاصة جرائم المخدرات وممارسة الدعارة ؛ نتيجة تورط هؤلاء المهاجرين فى أنشطة غير قانونية لحساب السماسرة والوسطاء المحترفين الذين ساعدوهم فى الهجرة .

٧ – إن الهجرة غير الشرعية قد تشكل خطر إثارة رد فعل كبير ضد المهاجرين واللاجئين الشرعيين .

المحور السابع : مدى كفاءة وكفاية الجهود والبنية التشريعية المصرية فى مواجهة الهجرة غير الشرعية

تمتلك مصر بنية تشريعية يتم بمقتضاها العمل حالياً لمحاصرة المشكلة ، كما تبذل مصر جهوداً كبيرة على المستويين الإقليمى والدولى ، وتتابع كل جهد يبذل فى هذا الإطار :

١ – تلتزم مصر بأحكام الاتفاقيات الدولية ذات الصلة ، وبمجرد التصديق على هذه الاتفاقيات تعتبر بمثابة قانون من قوانينها عملاً بمقتضى المادة ١٥١ من الدستور . وفى هذا الإطار ، حرصت مصر على الانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (باليرمو ٢٠٠٠) . ومع ذلك فإن عدم التصديق على البروتوكول الثانى الملحق بهذه الاتفاقية والمعنى بمكافحة تهريب المهاجرين غير الشرعيين يثير التساؤل حول مغزى وجدوى

عدم التصديق عليه ، وهو أمر يجدر التنبيه إليه لحث السلطات المختصة على المضى قدما نحو هذا التصديق ؛ حتى يمكن تدارك أخطار وأضرار قد يتعذر تداركها فى المستقبل .

٢ – متابعة الجهود الدولية والإقليمية فى مجال منع تهريب المهاجرين : فقد ظلت الجريمة المنظمة عبر الوطنية موضوع بحث لدى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية فى دورتها الثالثة ، حيث انعكست المناقشة بشأن هذه المسألة فى ثلاثة مشروعات قرارات اعتمدها المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، تركز الاهتمام فى القرار الثالث (قرار المجلس ١٤/١٩٩٤) على إجراءات العدالة الجنائية المعنية بمكافحة التهريب المنظم للمهاجرين غير الشرعيين فى كثير من أنحاء العالم ، وحث الدول على التعاون لمواجهة هذه الجريمة من جميع جوانبها ، واتخاذ تدابير واجراءات فورية وفعالة لمكافحتها .

كما شددت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية فى دورتها الرابعة على تورط عصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية فى الاتجار بالبشر (النساء والأطفال القاصرين) ، وطالبت الدول بوضع تشريعات لمكافحة هذا النوع من تجارة البشر . وكذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٠٢/٤٨) فى شأن منع تهريب المهاجرين ، والمطالبة بضرورة تعاون الدول من أجل منع الهجرة غير الشرعية .

وعلى مائدة وزراء خارجية دول غرب المتوسط (مجموعة العشرة أو ٥ + ٥ باعتبارها تضم ٥ دول من إفريقيا و ٥ دول من أوربا) طرح موضوع مشكلة المهاجرين غير الشرعيين وتحديات العولمة ، باعتبارها من أهم موضوعات الساعة ، حيث أوصت المجموعة بضرورة قيام الدول الأوروبية الكبرى بإنشاء

مشروعات لهؤلاء المهاجرين فى أوطانهم لكى يتم تثبيتهم فيها ، وخاصة فى دول إفريقيا ، باعتبارها نقطة عبور إلى أوروبا .

واجتماع قادة الاتحاد الأوروبى بمدينة أشبيلية بأسبانيا لصياغة سياسة مشتركة لمكافحة الهجرة غير الشرعية عن طريق عدة إجراءات أهمها :

١ – مساعدة الدول الفقيرة لتقليل الأسباب الكامنة وراء تدفق المهاجرين .

٢ – مساعدة الدول الفقيرة فى منع وتوقف المهاجرين غير الشرعيين بها .

٣ – فرض عقوبات على الدول التى لاتساعد فى مكافحة الهجرة غير الشرعية .

٤ – فرض عقوبات قاسية على مهربى المهاجرين غير الشرعيين .

٥ – تعزيز التعاون بين قوات حراسة الحدود ومسئولى الهجرة .

أما البنية التشريعية المصرية القائمة بالفعل والتى تصلح – إلى حد ما – فى مواجهة هذه الظاهرة ، فتتمثل فى :

١ – أوردت المادة الثانية من قانون العقوبات أحوال الامتداد الإقليمى لقانون العقوبات وسريانه على من يرتكب ولو فى الخارج الأفعال التى تجعله فاعلاً أو شريكاً فى جريمة وقعت كلها أو بعضها فى مصر ، وعلى من يرتكب فى الخارج الجنايات المخلة بأمن الدولة والمنصوص عليها بالبابين الأول والثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، وجنايات التزوير وتقليد العملة المنصوص عليها بالمادتين ٢٠٢ و ٢٠٦ من قانون العقوبات ، وذلك سواء كان المتهم مصرياً أو أجنبياً ، وسواء وقعت الجريمة فى مصر أو خارج مصر .

٢ – أوردت كل من المادتين الثالثة والرابعة من قانون العقوبات الأحوال التى بمقتضاها يتم محاكمة المصرى الذى يرتكب فى الخارج جريمة ما لم يكن قد تم الحكم عليه بحكم قضائى بات تم تنفيذه إذا عاد إلى البلاد وكان الفعل معاقباً عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكبه فيه .

٣ – أوردت التعليمات العامة الخاصة بالنيابة العامة فضلاً عن أحكام التعاون الدولى لتسهيل كافة ما يقتضيه التعاون الدولى من إجراءات فى مكافحة الجريمة ، وضمان عدم إفلات المجرم بجريمته .

٤ – تضمن قانون العقوبات عدة نصوص لتجريم الطرق والوسائل التى تتم بها الهجرة غير المشروعة وتجارة البشر .

وتجدر الإشارة فى هذا المجال إلى أنه فى ظل الاهتمام العالمى المتزايد لتوفير السلامة والسرعة فيما يتعلق بإجراءات التعاون الدولى فى مواجهة مثل هذه الجريمة ، وتحقيق الضمانات المقررة للأفراد فى إطار احترام حقوق الإنسان وحرياته المنصوص عليها بالمواثيق الدولية ، فإن مصر حرصت على تضمين مشروع قانون الإجراءات الجنائية فصلاً مستقلاً تناول التعاون الدولى فى القضايا الجنائية بكافة جوانبها ومراحلها، ومحدداً السلطات المختصة المنوط بها إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، وعرض الأمر على السلطات القضائية المعنية للنظر فى هذه القرارات ، ومدى التزامها بالشروط والضمانات القانونية المعنية بتطبيقها .

ولكن فى ظل المستجدات الجديدة بعد إقرار الاتفاقية الدولية الخاصة بمكافحة الجريمة المنظمة العبر وطنية وتوقيع مصر عليها (باليرمو ٢٠٠٠) ، بات من المتعين قيام مصر بإجراء التعديلات التشريعية اللازمة ، ولاسيما إطار الأفعال المتعين تجريمها ، ومنها الهجرة غير الشرعية والاتجار بالمهاجرين .

٥ – القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣ بشأن الهجرة ورعاية المصريين فى الخارج .

٦ – القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩١ الخاص بتنظيم هجرة العاملين المصريين إلى الخارج .

٧ – قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ .

٨ – قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٤ لسنة ٨١ بتحديد اختصاصات وزير الدولة لشئون الهجرة والمصريين بالخارج .

٩ – قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٤ لسنة ٢٠٠٤ بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية .

١٠– قرار وزير العمل رقم ١٣٥ لسنة ٢٠٠٣ بإصدار اللائحة المنظمة لمزاولة عمليات إلحاق المصريين بالعمل فى الخارج والداخل .

وباستعراض الجهود التى تقوم بها مصر لمتابعة أحدث الاتجاهات والسياسات الجنائية الحديثة فى منع هذه الظاهرة مدعومة ببنيتها التشريعية آنفة الذكر ، والإجراءات التى تقوم بها أجهزة إنفاذ القانون على مستوى إدارة الجوازات والسفر والهجرة ، أو على مستوى المنافذ والموانى والمطارات والحدود ، يظل التساؤل الأساسى : هل نحن فى حاجة إلى نهج سياسة جديدة واتخاذ تدابير فاعلة فى إطار تشريع وطنى جديد لمنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالمهاجرين ، يفهم من فلسفته أن الدولة المصرية مهمومة بانتشار وتزايد وتنامى هذه الظاهرة ، وأنها عازمة على محاصرتها ومنعها ؟

المحور الثامن: تحديد الأدوار للجهات المعنية والمنوط بها المكافحة والمنع

أصبحت عمليات الاتجار بالمهاجرين صناعة كبرى تمارسها جماعات إجرامية منظمة عبر وطنية . وعلى هذا النهج ، فهى ليست مشكلة فردية أو مجتمعية محلية ، بل إنها تتجاوز هذا النطاق ؛ بحسبانها مشكلة متنامية ودولية فى

طبيعتها وتكييفها القانونى . أما عواملها وأسبابها الثقافية والاجتماعية والنفسية فهى قد تختلف من مجتمع لآخر . أما العوامل الاقتصادية – كالفقر والبطالة – فتكاد تكون عوامل وقواسم مشتركة لكل المجتمعات الطاردة للمهاجرين غير الشرعيين .

وعلى هذا النحو ، فإن المكافحة الحقيقية لهذه الهجرة ومنعها لاتتأتى إلا من خلال التنمية العادلة والمستدامة ، وضمان تحقيق العمل والرزق للمتعطلين داخل الدولة .

وفضلاً عن ذلك ، يجب تضافر جهود عديد من الوزارات والأجهزة ، نرى أن التنسيق بينها من شأنه أن يأتى بدلالات ومؤشرات إيجابية فى مسألة المنع والمكافحة .

اتجاهات النقاش

دارت المناقشات حول عدد من القضايا والمشكلات المحورية ، يمكن بلورتها فى :

أولا : قضية حجم واتجاه الظاهرة إحصائياً وديموجرافياً

دارت المناقشات حول عدم تحديد الأعداد الحقيقية للشباب المهربين فى هجرة غير شرعية ، والاكتفاء فقط بأعداد ما تم ضبطهم وترحيلهم فقط (أوضحت الإحصاءات أعداد المرحلين الشباب فقط دون الأعداد الحقيقية للمهربين فى هجرة غير شرعية) .

وكذلك اتجاه الظاهرة وانتشارها بين الشباب المتعلم والموظفين وممن لهم دخل ثابت وأسر . كما أشارت المناقشات إلى انتشار الظاهرة فى محافظات الوجه البحرى دون محافظات الوجه القبلى ، وقد يرجع السبب فى ذلك إلى توجه الدولة – فى الآونة الأخيرة – بكل أجهزتها وآلياتها نحو تكريس وتعزيز

جهود التنمية المحلية والبشرية والمستدامة بالوجه القبلى بصورة أكثر من ذى قبل .

ثانيا : منظومة الأسباب والدوافع وراء هجرة الشباب غير الشرعية

تنوعت وتعددت الأسباب والدوافع التى أثارتها مناقشات الحاضرين ، وتبلورت فى عدد من الدوافع ، يمكن تقسيمها وبلورتها فيما يلى :

١ - الأسباب والدوافع الاقتصادية

تمثلت فى البحث عن فرصة للعمل ، والرغبة فى الكسب السريع ، وكذلك القفز وراء الثراء ، والانبهار بالمال الوفير دون تعب أو مشقة . على الرغم من التكلفة المالية الباهظة التى يتكلفها الشاب المهاجر نظير سفره إلى دولة أوروبية ، حيث تصل التكلفة إلى ما بين عشرة وعشرين ألف جنيه .

٢ - الأسباب والدوافع الاجتماعية

أولت مناقشات الحضور أهمية كبيرة للأسباب الاجتماعية ، وهى الأكثر خطورة من الأسباب الاقتصادية ، وأرجعت مناقشات الحضور فيما يتعلق بالأسباب الاجتماعية للظاهرة إلى العديد من الدوافع ، وهى كما يلى :

بريق الحرية : فى أوروبا فى إطار العولمة وسهولة الاتصال بالخارج ، واكتساب خبرات جديدة . وسهولة الحياة التى يتوقعها فى الدول الأوربية ، وجاذبية الحرية .

تغيير نسق القيم : ترجع هجرة الشباب إلى تحول النسق القيمى للشباب ، واختفاء قيم الكفاح والمثابرة ، وإحلال قيم أخرى بديلة تتمثل فى قيم الكسب السريع والسعى وراء الثراء الأكثر دون معاناة .

المعاناة التى يعيش فيها قطاع من الشباب والتى تدفعه إلى المغامرة بحياته فى الهجرة بطرق غير شرعية ، وهو على وعى لما يمكن أن يتعرض له من مخاطر أثناء هجرته . فلابد أن يكون هناك عوامل قوية بعيدة عن فكرة الكسب أو الثراء فقط ، وتتمثل فى هيكل الأجور حتى بالنسبة للمواطن الذى يعمل فى عمل ثابت ولديه أسرة ، فأجره الشهرى دون تكلفة الحد الأدنى للمعيشة . هذا إلى جانب ***البطالة كظاهرة اجتماعية*** سواء كانت بطالة سافرة أو مستترة أو مقنعة .

تراجع وتقلص الهجرة الشرعية ، وخاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ، حيث أصبحت منطقتنا مشبوهة سياسياً وتوصف بالإرهاب ، الأمر الذى أدى إلى غلق أبواب الدخول إلى كثير من الدول الأوربية بطريقة شرعية .

قد ترجع أسباب الهجرة غير الشرعية أيضاً لدول أوربا على الأخص إلى توطين العمالة والوظائف فى كثير من الدول العربية ، والتى كانت تستقبل الكثير من العمالة المصرية وغيرها .

وجود ما يسمى بالضمور الديموجرافى فى الدول الأوربية ، فهى تمثل عامل جذب ، وفى ظل هذه الظاهرة هناك سوق سوداء لجذب الشباب بطريقة غير مشروعة .

كذلك ما يصوره الإعلام فى الكثير من الأفلام والمسلسلات من صور للإنسان المصرى وما لديه من مقومات وصور وردية تغذى تطلعات الشباب إلى أن يصبح رجل أعمال أو يصبح مليونيراً ، فيسعى جاهداً وبكل الطرق للحصول على المال اللازم لتحقيق آماله ، ليصبح ذلك المصرى الذى يشاهده فى الإعلام .

مسئولية الأسرة فى التنشئة ، والتى جعلت من الشباب المصرى شبابا رخوا وليس صلباً يتحمل المسئولية . فهناك خلل ما فى أسر هؤلاء الشباب الذين يتوجهون ويتطلعون إلى السفر ولو بطرق غير شرعية ، ويعرض نفسه وحياته للمخاطرة ، ويبيع كل ما لدى أسرته من أشياء لدفع ثمن هجرته ، دون التفكير فى عمل مشروع تجارى بقيمة هذا المبلغ الذى دفعه للهجرة .

عدم وجود طموح وصبر لدى الشباب للتكيف مع وضعه الاقتصادى وظروفه الاجتماعية والعمل بإمكاناته المتوافرة لديه .

ثالثا :الأسباب القانونية

وتتمثل هذه الأسباب فيما يلى :

١ – ضعف عقوبة تزوير جواز السفر وما يلحق به من تأشيرات وأختام مزورة ، واعتبارها جنحة ، عقوبتها الحبس أو الغرامة بنص المواد ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ من قانون العقوبات .

٢ – ضعف عقوبة مغادرة الأراضى المصرية من غير المنافذ الشرعية بنص المادة ١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن جوازات السفر ، وهى الحبس مدة لا تزيد على ٣ شهور وغرامة لا تزيد على ٢٠٠ جنيه أو إحدى العقوبتين.

٣ – أفعال الوساطة فى تسفير المواطن للخارج لا تخضع لتجريم رادع ، وتندرج تحت مفهوم مزاولة مهنة السياحة بدون ترخيص ، أو تسفير بدون ترخيص، وهى جريمة ذات عقوبة بسيطة لا تكفى للردع .

٤ – تعامل النيابات مع الشباب المرحلين من الخارج – فى كثير من الحالات – على أنهم ضحايا للنصب والاحتيال من قبل بعض الوسطاء ، رغم قيامهم عن عمد بانتهاك قوانين دول أجنبية حيال تسللهم إليها بطرق غير مشروعة .

٥ – تعتبر الهجرة غير الشرعية تجسيدا للصورة المثلى للجريمة المنظمة عبر الوطنية ، حيث تمثل خرقاً لقوانين الدولة المقصود الدخول إليها ، إلى جانب أن من يقوم بالتخطيط لذلك والتنفيذ تشكيلات عصابية منظمة . ومن ناحية أخرى ، غالباً ما يكون راغبو الهجرة من دولة وبعض المهربين لهم من دولة أخرى ، إلى جانب أن هناك دول مقصودة بالهجرة ، ودول ثالثة تمثل دول ترانزيت ، وكل ذلك يجسد الجريمة عبر الوطنية والتى لا تزيد عقوبتها على الحبس ثلاثة شهور ، يصبح بعدها هؤلاء المهربون للشباب وهم أفراد العصابات الدولية من المليونيرات الأغنياء ، ثم الهرب إلى أى دولة أخرى، بعد جمع الأموال الهائلة من هذه الجريمة .

رابعا : النتائج والآثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية

فيما يتعلق بالنتائج والآثار المترتبة على هجرة الشباب بطرق غير شرعية ، أسفرت مناقشات الحضور عن العديد من النتائج التى تعود على الشاب نفسه ، أو تعود على الدول المشاركة فى ذلك ، سواء كانت دول جذب للهجرة ، أو طاردة لها ، ومجتمعه الذى ينتمى إليه . وتتفاعل محصلة عوامل الجذب والطرد فى النهاية لتؤدى إلى خروج كم معين من الشباب – سواء كان يتناقص أو يزداد – إلى الدول الأوربية بطرق غير شرعية . وتوضح إحصاءات وزارة الداخلية المصرية أن الظاهرة قابلة للزيادة، وليس النقصان .

١ – هناك من الآثار السيئة التى تعود على الشاب نفسه المتورط فى الهجرة غير الشرعية ، والذى انخدع فى الهجرة ، وعاد مرة أخرى مسلوبا ماله ، وقد يكون ترك عمله أيضا ، ووقع فريسة لعصابات نصب ، فأصبح بلا مال ولا عمل ، يعانى من الآلام النفسية نتيجة تعرضه للعديد من المعاناة أثناء تهريبه ، وما تعرض له من مخاطر ومتاعب جسيمة وظروف حياتية شاقة ، الأمر الذى قد يوقعه فريسة للمرض النفسى ، أو تحويله إلى شخص حاقد ناقم منتقم من ظروف مجتمعه وبيئته وظروفه الأسرية والاجتماعية ، بما يدفع به إلى الانحراف السلوكى ، وقد يتحول إلى مجرم ، ويتورط فى ارتكاب العديد من الجرائم .

٢ – الآثار السيئة لأسر الضحايا ، إلى جانب العبء النفسى الذى يتحمله الضحايا من الشباب المهاجر ، والذى فقد منهم حياته أثناء تهريبه ، سواء عبر البحر ، أو البر (وأوقع دليل على ذلك مأساة قرية ميت ناجى التابعة لمحافظة الدقهلية ، وما حدث بها للشباب الذى هاجر بطريقة غير شرعية عن طريق لنش إلى إيطاليا ، حيث غرق بهم ، وفقد الكثير منهم حياته بالغرق فى البحر). فقد عانت أسر هؤلاء معاناة أليمة إثر فقد ابنهم وفقد مالهم الذى دفعوه ثمناً لهجرته ، إلى جانب ما تركه فقد هؤلاء الشباب من آلام أخرى إذا كان أحدهم متزوجا وله أطفال ، وما يتبع ذلك من تشرد لهؤلاء الأطفال وترميل للزوجة .

٣ – الآثار السيئة التى تعود على المجتمع الذى يعود إليه مهاجروه من الشباب ممن تعرضوا لكل هذه الآلام والمعاناة ، وما يمكن أن يتأثر به المجتمع من انتشار عديد من الشباب العاطل ، والمريض نفسياً ، والمنحرف سلوكياً .

خامسا : أهم التوصيات والمقترحات

أسفرت مناقشات الحضور عن عدد من التوصيات والمقترحات للحد من الظاهرة.

ونوجز أهم هذه التوصيات فيما يلى :

١ – الدعوة إلى عقد مؤتمر إقليمى تشارك فيه كافة الدول المهتمة والجهات المعنية بهذا الموضوع ، سواء جنوب البحر المتوسط ، أو شماله ، تحت رعاية وإشراف مكتب الأمم المتحدة الإقليمى لمنع الجريمة والمخدرات .

٢ – ضرورة إعداد خطة إقليمية لمواجهة هذه المشكلة ، يمول تنفيذها من كافة الدول فى المنطقة ، ويجب التركيز على التدريب الفنى والأمنى والتكنولوچى للمسئولين عن مراقبة الحدود والمنافذ .

٣ – ضرورة التأكيد على أهمية دور الخطاب الإعلامى والخطاب الدينى ، وضرورة ترجمة الخطاب الدينى إلى خطاب إعلامى ؛ لرفع مستوى الوعى عند الشباب بخطورة مثل هذه الهجرة غير الشرعية .

٤ – ضرورة وضع تنظيم تشريعى لتجريم هذه الظاهرة ، وتشديد العقوبة على منفذيها والقائمين بها والوسطاء ، وكذلك تشديد العقوبة على مغادرة الأراضى المصرية من غير المنافذ الشرعية .

٥ – تفعيل الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، واعتبار الهجرة غير الشرعية ضمن هذه الاتفاقيات وضرورة مكافحتها ، مع ضرورة وضع خطة إقليمية لمواجهة هذه الظاهرة .

٦ – أهمية دور التعاون والتنسيق الدولى والأمنى لمواجهة أى نوع من أنواع الانتهاكات لقوانين الدول التى تنظم حقوقها وواجباتها ومصالحها .

٧ – تكثيف وتنسيق الجهود الأمنية ، والتعاون بين الجهات المعنية ، كوزارة الداخلية ، وحرس الحدود والسواحل ، وجهاز أمن الدولة ، والأجهزة الأخرى فى مواجهة الظاهرة ، ومحاولة القضاء عليها أو الحد منها بأكبر قدر ممكن .

٨ – تشديد وتكثيف الرقابة على مكاتب السفر وشركات السياحة التى تقوم بتسفير الشباب بطرق غير مشروعة .

٩ – التركيز على الطرق غير التقليدية لمواجهة الظاهرة ، وخاصة دور مؤسسات المجتمع المدنى (المنظمات غير الحكومية ، وأيضاً الأحزاب السياسية) .

١٠ – التعامل مع ضحايا الهجرة غير الشرعية باعتبارهم ضحايا ، ولكن بطريقة مقننة تكون موائمة وملائمة ، فهم متهمون بقدر مشاركتهم فى الجريمة ، ولكنهم ضحايا بقدر ما تعرضوا له من أضرار مادية وصحية ومعنوية ، وما تعرضوا له من أساليب النصب والاحتيال ، وآلام ومخاطر .

١١ – خلصت الندوة ومناقشاتها بالتوصية على ضرورة إجراء بحث ميدانى موسع ، يشمل الظاهرة من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والأمنية يقوم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بإجرائه ؛ لوضع أنسب الحلول لمواجهة هذه الظاهرة بصورة منهجية وعلمية .